



أوضحت الاستاذة فاطمة الخطري - عضو الحوار الوطني - أن فريق لجنة الحكم الرشيد ناقش خلال الأيام الماضية وضع خطة وآلية عمل للنزول الميداني بالإضافة إلى جلسات الاستماع والتدريب والتأهيل التي ستتم خلال الأيام القادمة، وقالت إن الحكم الرشيد يركز على أمور كثيرة من أهمها توازن السلطات والشفافية ومكافحة الفساد.. مشيرة إلى أن اللجنة سوف تبدأ بالنزول الميداني إلى بعض المؤسسات الحكومية، وكذا النزول إلى

مجلسي الوزراء والنواب وعدد من الوزارات لبحث القضايا المتعلقة بالحكم الرشيد منها الإدارة المحلية والمالية والخدمة والأوقاف، بالإضافة إلى أراضي وعقارات الدولة، ونزولنا إلى هذه الوزارات ليس لمحاسبة أحد ولكن لنعرف أين يكمن الفساد.. هل هو في القوانين والتشريعات أم في الآلية أم في الأشخاص القائمين على تلك الجهات. وأوضحت فاطمة الخطري أن عمل لجنة الحكم الرشيد موزع على ثلاثة محاور رئيسية والمتمثلة بمحاربة الفساد

والتشافية، وكذا توازن السلطات والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص. وعن أهم القضايا المعقدة في مؤتمر الحوار الوطني قالت الاستاذة فاطمة الخطري: إن الرؤية لم تتضح بشكلها الصحيح حتى الآن، بمعنى أن جميع اللجان مازالت تعد خطط العمل.. منوهة إلى أن المعوقات التي قد تواجه مؤتمر الحوار ستظهر عند النزول الميداني بالإضافة إلى أن هناك معوقاً آخر هو ارتباط عمل اللجان

التوسع مع بعضها البعض، الأمر الذي يظهر تداخلاً في الاختصاصات. ووجهت عضو مؤتمر الحوار الوطني رسالة إلى جميع المشاركين في الحوار دعوتهم فيها إلى تذكر القسم الذي تعهدوا بالالتزام به والعمل على تنفيذه، بأن يكونوا محايدين والعمل بشفافية وأن يضعوا اليمن نصب أعينهم وأن يوسعوا صدورهم لبعضهم البعض.

السير الدولية..!

علوي المشهور لـ «الميثاق»:

رعاة المبادرة ضامنون رئيسون لتنفيذ مخرجات الحوار

متطلبات الدولة المدنية خاصة وأنها ستفرض عليهم تقديم تنازلات كبيرة وعديدة قد يعجز بعضهم تقبلها وأجدها فرصة خلال صحيفة «الميثاق» أن أقدم شكري الجزيل لكل من استوعب عملية هيكله الجيش وقبل بقناعة وتنازل عن المواقع الرئيسية لصالح اليمن وحقق دماء اليمنيين وعلى الأطراف الأخرى أن تستوعب الدرس وأن تدرك أن هذا التنازل لم يكن عن ضعف أو خوف من أحد وإنما حباً لليمن وحققنا للدماء.. أعود للحديث عن القضايا التي أتوقع أن نواجهها مستقبلاً منها التخلي عن الأثر وهذه من القضايا التي سنواجهها مستقبلاً عند تنفيذ القوانين.

عليها أن تتقبل

هل هناك ضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار؟

إذا اتفقت كل القوى السياسية والأطراف اللاعبة في الميدان السياسي واتفقت الشخصيات الاجتماعية المؤثرة فهذه كلها ضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار، واعتقد أن الدول الراعية للمبادرة الخليجية سيكون لها دور أساسي في ضمان مخرجات الحوار، وستمارس ضغوطات من أجل ذلك، واعتقد أن مراكز القوى في اليمن ستقبل وتلتزم بمخرجات الحوار قبل أن تفرض عليها.

لنا ولأجيالنا

ما هي رسالتكم للمشاركين في مؤتمر الحوار الوطني؟

أدعو المتحاورين أن ينزعوا من أنفسهم ومن أفكارهم العصبية وحب الذات وأن يغلبوا مصلحة الوطن فوق كل المصالح ويجب أن يعالجوا مختلف القضايا بعيداً عن

العباية الحزبية والتعصب الديني والمذهبي، وعليهم أن يتقبلوا آراء الآخرين بصدور واسعة ورحبة وقبل هذا وذلك عليهم أن يبروا باليمن الذي أقسموا على أنفسهم الالتزام به ويتذكروا أنهم مسؤولون أمام الله والشعب ومنوط بهم الخروج بما يلبي تطلعات اليمنيين ويحقق آمالهم وصولاً إلى يمن جديد لنا ولأجيالنا.



أبدا نائب رئيس لجنة استقلالية الهيئات والقضايا الخاصة في مؤتمر الحوار الوطني الشامل علوي المشهور تفأوله بنجاح مؤتمر الحوار والتزام القوى السياسية في الساحة اليمنية بتنفيذ مخرجاته.. وقال في حوار مع «الميثاق» أن الدول الراعية للمبادرة الخليجية ستشرف على تنفيذ مخرجات الحوار وستمارس ضغوطاتها لتحقيق ذلك.. معرباً عن استيائه للمركزية غير المبررة التي تمارسها هيئة رئاسة مؤتمر الحوار والإمانة العامة.. الحوار التالي يحمل تفاصيل قضايا مهمة:

صعوبة تقبل بعض المشائخ لمطالبات الدولة المدنية مشكلة تواجه المتحاورين أتوقع ظهور قضايا أخرى أمام مؤتمر الحوار

حين لدى مشاركون في لجنة أخرى رؤية وحل بسيط، الأمر الآخر أننا نعاني في مؤتمر الحوار الوطني من المركزية غير المبررة جئنا إلى هنا لنعالج المركزية وأسبابها، فوجدنا أنفسنا نواجه مركزية هيئة الرئاسة والإمانة العامة للحوار، والمشكلة أنهم يعتقدون أن هذا الأسلوب هو الصحيح أو أن الخصوصية ستؤدي إلى نتائج أفضل، وهناك ملاحظة أخرى حول غياب بعض الشخصيات الكبيرة بدون ذكر أسماء، وأنا أعذرهما كونها مرتبطة بأعمال كثيرة، ولكن كان ينبغي أن تترك فرصة لغيرهم.

استوعبوا الدرس

من وجهة نظركم ما هي أبرز القضايا المعقدة أمام مؤتمر الحوار؟

هناك قضايا ظهرت وأتوقع ظهور قضايا أخرى ستواجهها في المستقبل وخصوصاً ما يتعلق بالخليط الاجتماعي الموجود في مؤتمر الحوار، وبالذات باللجنة التي ستتولى صياغة الدستور، بالإضافة إلى صعوبة تقبل المشائخ

بحوث ودراسات

ما هي أهم التوصيات التي تتوقع أن تخرج بها مجموعات العمل في لجنة القضايا الخاصة؟

بداية هي استخراج بحوث ودراسات يتمخض عنها رؤى ومقترحات ستقدم للجنة الدستورية بشأن القضايا المنظورة في لجنة القضايا الخاصة والتي يتطلب معالجتها نصاً دستورياً.. هذه المقترحات ستقدم بعد صياغتها صياغة قانونية أو دستورية والحوار بشكل عام يجرنا إلى هذه النقطة.

مركزية غير مبررة

كيف تقيمون سير أعمال مؤتمر الحوار بشكل عام؟

يفترض أن تطلع كل لجنة على عمل اللجان الأخرى، ولكن لقصور عمل الأمانة العامة وهيئة رئاسة المؤتمر فكل لجنة معزولة عن الأخرى ويفترض أن تحصل كل لجنة في نهاية الأسبوع على ملخص عمل مختلف اللجان لتكون على علم ودراية، وما هي القضايا التي عولجت وما هي التي تواجه صعوبات بحيث تطلع كل لجنة على كل ما يدور في الحوار.. أحياناً تظهر مشكلة أمام لجنة من اللجان تعيق عملها في

حتى يتم تشكيل لجنة خاصة بهذا الموضوع.. أعود للحديث عن عمل باقي المجموعات في لجنة القضايا الخاصة التي لم تنطلق لها وهي المجموعة التي تتولى البيئة والمياه والقات وهي تتعلق بالمشاكل الاجتماعية وقد شكلت لها مجموعة خاصة تتولى عملية البحث عن التحديات التي تواجه هذه القضايا ومطلوب أن توضح الأسباب وتضع المعالجات، ولدينا أيضاً مجموعة الآثار والجماعات المسلحة، وهذه المجموعة أمامها عمل كبير وشاق - وكان الله في عونها، فهي بوابة الدولة المدنية الحديثة

ولا يمكن الانتقال إلى الدولة المدنية في ظل انتشار السلاح وظاهرة الأثر، ومطلوب من هذه المجموعات تقديم دراسات، وبدأنا بالمرحلة الأولى المتمثلة بتجميع الوثائق. والملاحظ في مجموعات العمل أنها استوعبت مهامها وما الذي يستوجب عليها لمعالجة القضايا التي تناقشها.

عزل فرق العمل عن بعضها يصعب مهامها

مجلس النواب جهة تشريعية ورقابية على مختلف الأجهزة التنفيذية، وبالنسبة للمجموعة الرابعة فهي مجموعة خاصة بالأحزاب السياسية والنظام الانتخابي، وهذا الموضوع شائك وكبير جداً، وهناك تداخل في مناقشة هذا الموضوع مع عدد من اللجان في مؤتمر الحوار، ونحن نناقش هذا الموضوع مع الأمانة العامة للحوار لتحديد اللجنة المسؤولة عن اللجان الانتخابية أو

بداية حدثونا عن طبيعة القضايا المطلوب من فريق عمل القضايا الخاصة - لجنة استقلالية الهيئات والقضايا الخاصة وبحسب جدول أعمال مؤتمر الحوار تهتم بالقضايا التي تتعلق بفصل السلطات ومنع بعض الهيئات استقلالية تامة بحيث لا تكون تحت أية سلطة حزبية وتقوم بمهامها لخدمة المجتمع بشكل رئيسي؛ منها على سبيل الذكر وزارة الخدمة المدنية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومكافحة الفساد واللجنة العليا للانتخابات وهيئة المقاييس وغيرها، وبصراحة الشكاوى ارتفعت إلى حد كبير من سيطرة الحزبية على هذه الجهات والهيئات وأثرت بشكل كبير على أداء مهامها، وهناك العديد من الدول قد سبقتنا بهذه التجربة استقلالية الهيئات، وأصبح التوظيف في كثير من الدول يتم من خلال هيئات مستقلة تغطي احتياجات المؤسسات والوزارات والسوق بشكل عام من الكادر البشري بحسب المؤهلات والخبرات، ولدينا في لجنة استقلالية الهيئات والقضايا الخاصة سبع مجموعات كل مجموعة حددت لها قضية من القضايا مثل الأوقاف والارشاد ومن ضمن مهام هذه المجموعة النظر في موضوع الجانب الزكوي الذي يعد رأس مال كبير جداً متحركاً يؤخذ من المكلفين ويصرف في غير مصارفه، ومجموعة العمل التي تولت هذا الموضوع لها مقترح إنشاء صندوق خاص بالموارد الزكوية تحت إشراف مستقل، ومن

القضايا المطلوب معالجتها في لجنة القضايا الخاصة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والذي يفترض أن يخضع لمجلس النواب كما هو في التجربة الكندية باعتبار أن

مجلس النواب جهة تشريعية ورقابية على مختلف الأجهزة التنفيذية، وبالنسبة للمجموعة الرابعة فهي مجموعة خاصة بالأحزاب السياسية والنظام الانتخابي، وهذا الموضوع شائك وكبير جداً، وهناك تداخل في مناقشة هذا الموضوع مع عدد من اللجان في مؤتمر الحوار، ونحن نناقش هذا الموضوع مع الأمانة العامة للحوار لتحديد اللجنة المسؤولة عن اللجان الانتخابية أو

بن مبارك يبحث مع وفد الأمم المتحدة سبل الدعم الفني للمؤتمر



ناقش الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور أحمد عوض بن مبارك مع المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة سارة كليف سبل الدعم الفني الممكن تقديمها لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني.

استعرض الأمين العام مع المسؤولية الدولية ما تم إنجازه خلال أعمال المؤتمر الذي دشنت أعماله في الثامن عشر من مارس الماضي، والتحديات التي واجهت سير أعماله. من جهتها أبدت مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة استعداد المنظمة الدولية لمواصلة المساهمة في تقديم العون الفني للأمانة العامة لمؤتمر الحوار خاصة ما يتعلق بتقديم الخبرات والاستشارات. وأكدت ضرورة ملاءمة مخرجات المؤتمر مع مشاريع الإصلاحات المرجوة.

الباشا: الاعتراف هو الطريق الأمثل للمصالحة الوطنية

> ألقى أمل الباشا عضو مؤتمر الحوار محاضرة عن العدالة الانتقالية وأهم التعريفات العلمية لها والقضايا التي تركز عليها، معتبرة أن من شروط تحقيقها هو الاعتراف الكامل بالجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان التي حصلت في الفترة السابقة، إضافة إلى إيقاف كافة تلك الممارسات والانتهاكات في الفترة الانتقالية مع كشف الحقائق عن هذه الانتهاكات ومن قام بها.

وقالت: إن الاعتراف بتلك الجرائم والانتهاكات هو الطريق الأمثل لتحقيق المصالحة الوطنية.. جاء ذلك خلال تشكيل فريق قضايا ذات بعد وطني والعدالة الانتقالية للجنة من ستة أعضاء تتولى مهمة تفعيل المشاركة المجتمعية بناءً على الدراسات والخطط التي يتم تلقيها من الجمهور وعكسها على خطط الفريق.



الحكومة تتخذ قرارات تضر بالحوار الوطني

وطرحوا مقترحاتهم بوضوح.. كما نفسوا عن مشاعرهم وهمومهم الواقعية واستوعبوا بعضهم بعضاً وتقاربوا في الهدف العام وكلما طالت الفترة وسنجد القلوب تتقارب والقلوب تتألف، وتكون قناعة الجميع هي نسيان الماضي والنظر بتفاؤل للمستقبل.

و مؤتمر الحوار:

عام مناسب لليمن

وكل شخص دخل المؤتمر هو مقتنع قناعة تامة بالحفاظ على الوطنية ولا يرغب بالانفصال.

وعن العراقل التي تواجه الحوار قال الدكتور مهدي: أهم المشاكل التي تواجهها الآن في مؤتمر الحوار الوطني معظمها تأتي من خارج قاعة الحوار مثلاً ما يحصل الآن في محافظة عدن من فوضى وعصيان مدني بالقوة فهذه مشاكل مفتعلة خارجة على القانون لزعة الحوار وتنفيذ أجندة خارجية ولا يمكن وصف من يقوم بذلك إلا أنهم مخربون.

كما أن من المشاكل التي تواجه المتحاورين الذين يعكفون على صياغة عقد اجتماعي جديد.. ما تقوم

به حكومة الوفاق من إصدار قرارات واتخاذ إجراءات لغرض التكبس الفردي والحزبي، وهي قرارات غير مدروسة ولا تخدم الحوار، وتعتبر مشكلة، ويفترض ألا تصدر في هذا التوقيت.. مؤكداً أن المشاور الذي قطعه المتحاورون خلال الفترة الماضية يبشر بخير فقد عبر الجميع عن آرائهم